2022

العلاقات السعودية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين: بين ميزان القوة وتوازن الهويات

د. عادل عنتر علي زعلوك

مدرس العلوم السياسية

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

ملخص

هدف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة الكشف عن حقيقة العلاقات السعودية الإيرانية، إذ يخيم على طبيعة العلاقات الإيرانية/السعودية منذ الثورة الإسلامية 1979 ولا زال الطابع الصراعي، ولقد تعددت وتباينت التيارات والمناهج المعنية بدراسة أسباب ودوافع هذا الصراع: فلقد ارتكز أنصار المناهج الواقعية البراجماتية إلى فكرة ميزان القوة في سبر أغوار ذلك الطابع الصراعي الذي يخيم على طبيعة العلاقة بين هاتين الدولتين، في حين أعزى أنصار الطريقة البنائية أسباب هذا الصراع ودوافعه المحركة إلى تنازع الهويات القومية القائمة على مذاهب متناصبة العداء. غير إنه لاح في الأفق في الآونة الأخيرة تيار من المحللين–وهذا ما نميل إليه في بحثنا هذا– يجمع بين تينك الطريقتين ويصهرهما في بوتقة واحدة متجانسة وطريقة بحثية متماسكة، ولا يستخدم كمجهر للتنقيب عن حقيقة وأسباب الطبيعة الصراعية الظاهرة فحسب، ولكن في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذه الطبيعة كذلك. وعلى أية حال تتمحور مادة بحثنا في طبيعة العلاقات السعودية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين، وعليه فإن هذا البحث يشأو إلى البحث عن أوفق الطرق للوقوف على حقيقة هذه العلاقة.

المنهجية

طريقتنا في هذا البحث هي الطريقة الاختبارية فضلاً عن الارتكاز على بعض النماذج التحليلية حال: ميزان القوة وميزان الهوية، ونموذج "هنرى ناو"، وتقيداً بمنهج البحث والهدف منه سيتم ترتيب البحث على مبحثين، الأول: ينطوي على المداخل والأطر النظرية للدراسة، بينما يتناول المبحث الثاني الصراع السعودي الإيراني من ثنايا منظوري "ميزان القوة" و"ميزان الهوية".

النتائج

استنتجت الدراسة أن الطبيعة الغالبة على العلاقات السعودية الإيرانية هي الطبيعة الصراعية في القرن الحادي والعشرين، ويرجع ذلك لعوامل عدة منها: عوامل أيديولوجية وعوامل واقعية.

الخلاصة

خلصت الدراسة إلى أنه من أفضل الطرق والمداخل لفهم حقيقة العلاقات السعودية الإيرانية هي طريقة هنري ناو التي تأخذ في حسبانها العوامل الأيديولوجية والعوامل الواقعية معاً؛ تلكم الطريقة

التي تمزج بين مزايا المدخلين (الأيديولوجي والواقعي) وتجسدهما في طريقة واحدة بمقدورها أن تسبر أغوار حقيقة العلاقات السعودية/الإيرانية.

المصطلحات الأساسية: العلاقات، ميزان القوة، ميزان الهوية، السعودية، إيران، نموذج "هنري ناو".

Abstract

Objectives

The research focus on exploring the mater of fact of the Saudi Iranian relationships, and what is the best way to study these relationships? Is balance of power, Balance of identity", or Henry Nau's model the best way to pinpoint the reality of these relationships. The study will investigate the effectiveness of ideological factors on nature of relationships between two countries.

Methods

To achieve the purpose of the study, the researcher rely on the empirical method and some analysis and observations will based on a methodology of foreign policy theories and models, such as: balance of power, Balance of identity", and Henry Nau's model. The theme of the research is addressed in two parts: the first one deals with the theoretical framework (the definition of balance of power, Balance of identity", and Henry Nau's model), Whilst the part two deals with the Saudi-Iranian conflict between "balance of power" and contradicting identities

Results

The results showed that the conflict is a grand feature of Saudi Iranian relationships' features, and the conflict relation due to a lot of ideological and realistic factors.

Conclusion

the "Henry Nau's model" is the best way and the convenient approach to understanding the nature of Saudi Iranian relationships over the twenty first century.

Keywords: Relationships, Saudi, Iranian, Balance of power, Balance of identity", Henry Nau's model.

مقدمة

ظلت العلاقات السعودية الإيرانية ردحاً من الزمان تستقطب اهتمام المنشغلين بحقل العلاقات الدولية، واحتلت مكاناً مرموقاً في مصنفاتهم، وراحوا يفردون لها مئات الأبحاث والمجلدات بغية الوقوف على حقيقتها واستجلاء طبيعتها، ثم ما برح تيار من المعنيين بالشئون الدولية أن راح يسخر جُل جهده في سبر أغوار هذه العلاقة: فمنهم من ذهب إلى أن هذه العلاقة يخيم عليها الطابع الصراعي وتسودها أجواء الخوف والشك والتوتر نظراً لتعارض المصالح، بينما راح فريق آخر يقطع بأن التباين المذهبي الهوياتي هو ما يخلع عليها الطابع الصراعي، في حين يؤمن تيار ثالث من الباحثين بأن تاريخ العلاقات بين الدولتين لم يكن قاتماً مفعماً بالتوتر دوماً، وإنما شهد ولو لبُره متقطعة شيئاً من التقاء المصالح والتوافق الحذر، وإن المنظور الأنسب لفهم طبيعة العلاقة هو المنظور الذي يجمع بين افتراضات ميزان القوة وأسس توازن الهويات أو ما يعرف بالطريقة الناوية. ومن هنا يمكن القول: بإنه تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في تساؤل رئيس مفاده: في أي السياقين تدور العلاقات السعودية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين: ميزان القوة أم توازن الهويات؟.

وبناءً على هذا التساؤل تستهدف الدراسة تحقيق جملة من الأهداف، وهي: التعرف على حقيقة العلاقات السعودية الإيرانية في القرن الحادي والعشرين، وكذا تحديد أنسب المداخل للتوصل إلى حقيقة هذه العلاقات. وتقيداً بطبيعة مادة البحث والهدف منه، سيرتكز البحث على المنهج الاختباري، علاوة على ذلك الاستناد إلى بعض النماذج التحليلية مثل ميزان القوة وميزان الهوية ونموذج هنري ناو.

تقسيم الدراسة

ولما كانت العلاقات السعودية الإيرانية الظاهرة التي يسعى الباحث إلى الكشف عن حقيقتها، كان من الضروري قبل التعرض لهذه الظاهرة أن يُخصص جزء من البحث للتعريف بالمداخل المعنية بدراستها، ولذلك سوف يتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، وهما: المبحث الأول: وينطوي على المداخل والأطر النظرية للدراسة، بينما يتناول المبحث الثاني الصراع السعودي الإيراني من ثنايا منظوري "ميزان القوة" و"ميزان الهوية".

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

يستهدف هذا المبحث التعريف بميزان القوة و"ميزان الهوية" ونموذج "هنري ناو"، والكشف عن دور كل منها في تحليل السياسات الخارجية للدول، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعريف بميزان الهوية "Balance of identity"

إن الهوية القومية في أبسط صورها –كما أكد على ذلك Nau – عبارة عن الأيديولوجيات المحلية"domestic ideology“ والتصورات الذهنية القومية ”national self–image“، التي بمقدورها فرادى أو مجتمعة التأثير مع عوامل القوة المادية القومية تحديد المصلحة القومية للدول، ويعبر عن الهوية أيضاً في موضع آخر بأنها فكرة أساسية أو أمر ضروري لا يمكن التغاضي عنه عند تقدير وشرعنة استخدام القوة الخام، كما قد يشكل الدين مكونها الرئيس وذروة سنامها، كما هي الحال في إيران. (Nau, 2002, pp.4–5)

يرى بعضهم أن التأليف بين الهويات المختلفة أو ما يطلق عليه اصطلاحاً التجانس القومي "Converging identities" يعد عاملاً من عوامل الحفاظ على الأمن القومي لا يقل في أهميته عن القوة العسكرية (Nau, 2002, p. 7). وتكمن أهمية التجانس القومي والهوية القومية في أن الأخيرة تعد بمثابة الضلع الأول في مصفوفة حسابات المصلحة القومية نظراً لتأثيرها قطعي الثبوت على الكينونة السوسيولوجية للدولة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل تأثيرها يفوق تأثير المتغيرات الجيو/سياسية كأحد أضلاع هذه المصفوفة. وتحظى الهوية القومية بهذه الأهمية والمكانة الكبيرتين في هذا المضمار لاعتبارات عدة، منها: إنها تؤثر على متغيرات الاقتصاد القومي ومنظومة الدولة العسكرية، فضلاً عن تأثيرها على صياغة الأهداف السياسية الكبرى للدولة وأولويات ترتيبها (Zuzana, 2019, p.5).

ويؤكد كثير من المنظرين–وفي صدارتهم"Tidy"– أن الهويات هي التي تحدد للفاعلين الدوليين أي مصلحة يسعون لتحقيقها، وأي منهج في ظل البيئة الخارجية ينتهجون، وأي نمط من أنماط التفاعل يسلكون (Tidy, 2008,p.16)، وبمقدور هويات الدول في ظل البيئة الدولية أو بيئة غيبة السلطة العليا –كما أكد ذلكBartelson – أن تفرض أنماطاً وقيماً عالمية يخضع لها الجميع أو

تحظى بقبولهم على أقل تقدير، وستظل هويات الدول رهن القيم والخصوصيات الوطنية المتمايزة. (Bartelson, 2001, pp.12-13)

وتنجم عملية نشر الهويات" Identification" في المجال الدولي عن عملية التفاعل بين الهويات القومية، وتتمخض كذلك عن عملية التقنيع أو الإقناع والحث المتبادل بين الأمم أو الفاعلين الدوليين لتبني سلوك أو موقف معين. وعملية نشر الهوية قد تحمل معاني إيجابية وقد تتضمن معاني سلبية، فهي قد تعمل على تصوير الغير كما لو أنهم أشباح، وفي الوقت ذاته قد تصور الغير كما لو أنه امتداد للذات أو هوية الدولة. وتجدر الإشارة في هذا المضمار إلى أن طبيعة عملية نشر الهوية هي التي تخط الحدود الذاتية للدولة القومية في تعاملها مع الغير، إذ إنه في حال غياب المعاني الإيجابية لعملية نشر الهوية سيتم صياغة المصالح القومية للدولة القومية على صورة قد لا تتوافق ورغبات الغير، الذي سينظر بدوره إلى هذه المصلحة باعتبارها بمثابة وسيلة لتحقيق "الذات" القومية للغير على حساب مصالحه القومية. على سبيل المثال تعد عمليات بناء الثقة بين الأمم والعلاقات الدبلوماسية بمثابة عملية نشر هوية إيجابية، إذ تتيح مثل هذه الأنشطة الفرصة لنشر الهويات، في حين تمثل التهديدات والسياسات العدائية صورة سلبية لعملية نشر الهوية لما تمثله من عرقلة لتدفق مقومات هوية الدول. (Finnemore & Sikkink, 1998, p. 905)

يؤكد البنائيون –وفي صدارتهم Wendt– على دور الهوية في فهم السلوك الخارجي للدول، وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، غير إنه يجابه بمصاعب عدة منها: إنه ليس هناك اتفاق حول محتوى الهوية (content)، وكذا التأثير الذي يمكن أن تؤثر به الهوية على المستويين المحلي والدولي.

ويعد تأثير الهوية بنوعيها (القومي أو الدولاتي) على السياسة الخارجية للدولة تأثيراً حتمياً، إذ إنه لطالما أن الذي يقوم على عملية صنع القرار الخارجي وتحديد أهداف الدولة في المجال الدولي أشخاص طبيعيون (أفراد)، فلا مجال لأن تصاغ السياسات الخارجية للدول مجردة من هويات القائمين على صنعها. وتعد الهوية معياراً حاكماً يعين المعنيين بالشئون الخارجية على الفهم والتمييز بين السياسية الخارجية التي ينظر إليها بعضهم على أنها مجرد ظاهرة تقليدية لصيقة بالدولة وبين السياسة الخارجية التي يأخذ محللوها بمفهوم الهوية، حيث إن وضوح مفهوم الهوية لدى صانعي السياسة الخارجية والمحللين السياسيين يعينهم على الوقوف على حقيقة علاقة "الصديق والعدو" أو العلاقة بين

مفهومي "نحن" و "هم" في مجال السياسة الخارجية، وتصور القائمين على صنع القرار الخارجي لمفهومي "نحن" و"هم" يؤثر في أنماط استراتيجيات الدولة الخارجية (من حيث كونها استراتيجيات تعاونية أم استراتيجيات صراعية) (Campbell, 1992,pp. 68-72) .

وثمة إشكالية تواجه المنظرين في مجال السياسة الخارجية، ألا وهي حقيقة طبيعة العلاقة السببية بين هوية الدولة والسياسة الخارجية؟ بعبارة أخرى هل هوية الدولة هي من تلعب الدور الرئيس في صياغة السياسة الخارجية للدولة؟ أم أن السياسة الخارجية المستقرة لفترة زمنية معينة بمقدورها أن تحدد هوية الدولة؟

فمن الممكن أن تسهم هوية الدولة في تشكيل سياستها الخارجية، وذلك من ثنايا أن هوية الدولة قد تمثل عاملاً محفزاً أو مثبطاً لتوجهات الدولة الخارجية، كما أنها قد تمثل أداة لإضفاء الشرعية على سياسة معينة أو إعادة هيكلتها، فضلاً عن أنها من الممكن أن تكون فرصة سانحة لتحقيق التوازن بين دولتين أو أكثر. (Saideman ,2002 ,pp.170-190)

وتباينت الرؤى حول مدى تأثير هوية الدولة على سياستها الخارجية، فثمة فريق يرى أنصاره أن العلاقة بينهما علاقة سببية"causal relationship"، على اعتبار أن هوية الدولة تعد بمثابة متغيراً وسيطاً intervening variable بين البيئة الوطنية(متغير مستقل) أو الداخلية والسياسة الخارجية(متغير تابع)، في حين راح فريق آخر يجزم بأن العلاقة بينهما علاقة سببية بنائية، إذ إن هذا الفريق يؤكد أن الهوية تلعب دوراً سببياً في تحديد الموقف الأنتولوجي للدولة على سلم توزيع القوة العالمي من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤكد هذا الفريق على أن هوية الدولة تعد بمثابة المتغير الوسيط بين التهديدات الخارجية (external threat) والتعبئة المحلية (domestic mobilization). (Altoraifi, 2012 ,pp.50-51)

وتسهم السياسة الخارجية في تكوين هوية الدولة على طريقتين: تتمثل أولهما في أن السياسة الخارجية قد توحي إلى السياسيين بضرورة تغيير هوية دولهم أو تسوقهم إلى اعتناق هوية أخرى لاسيما في ظل الضغوط الدولية التي قد تسببها التغيرات التي تشهدها البيئة الدولية أو صورة توزيع القوة في النسق الدولي. أما الطريقة الثانية فتعنى بمدى قدرة السياسة الخارجية على أن تؤثر في المعاني الكامنة لهويات الدول، إذ إنه قد ينتج عن السلوك الخارجي للدول خلال فترة زمنية معينة بيئة إقليمية أو دولية

صراعية أو تعاونية، وهذه البيئة بأنماطها المختلفة (سواء أكانت صراعية أم تعاونية) بمقدورها أن تدفع السياسيين إلى اعتناق هوية يغلب عليها الطابع التعاوني أو الصراعي.(Altoraifi, 2012,p.50).

وهناك تعريفات عديدة لهوية الدولة قدمت من قبل منظرين كثيرين أمثال: Lynch, Frankel, and Telhami and Barnett Chafetz, Spirtas, : على سبيل المثال تمثل "Lynch" هوية الدولة في مجموعة المعتقدات والتصورات المتعلقة بطبيعة وغرض الدولة، والمعبر عنها في صورة أنشطة الدولة وأهدافها. "state identity consists of 'the set of beliefs about the nature and purpose of the state expressed in public articulations of state actions and ideals'." كما تقوم هوية الدولة بشكل أساسي-كما يرى "Demirtas-Coskun" على الوقوف على حقوق الدولة والتزاماتها ومسئولياتها على المستوى الدولي فضلاً عن صورتها لدى الفاعلين الدوليين. "the definition of a state's rights, obligations, and responsibilities on the international level, but also of the meaning attributed to other actors". كما يعتقد "Chafetz" أن تعريف الهوية يبدأ من الوقوف الدقيق على الحدود الأساسية الفاصلة (setting boundaries) بين الذات"onself" والآخرين"others"، بمعنى آخر ما الذي يميزك عن الآخرين وما الذي يميز الآخرين عنك؟ "Who are you relative to others? And who are they in relation to yourself and other actors?" كما يعرف كل من Telhami and Barnett هوية الدولة على أنها الهوية الرسمية المعبر عنها من قبل أجهزة الدولة "the corporate and officially demarcated identity linked to the state apparatus'". ويميز ويندت بين "state's corporate identity" و "social identity"، إذ تعني الأولى بالخصائص الأيديولوجية، وخصائص الطبيعة البشرية الداخلية، والخصائص المادية لقومية معينة (أو هي خصائص الدولة كما هي فعلاً). في حين تعنى الثانية خصائص الفاعل كما يتصورها الآخرون (Altoraifi, 2012, p.44).

وقبل أن نعرض لتأثير هوية الدولة على سياستها الخارجية يتعين علينا التمييز بين مفهوم هوية الدولة State identity والهوية القومية national identity ، إذ تتضمن الأخيرة تاريخ الأمة المرسخ عبر الفترات الزمنية المختلفة، والمكونات الأثنية أو العرقية حال اللغة والتقاليد والزي السائد أو المميز، والأفكار والقيم السياسية الجمعية، في حين تعرف هوية الدولة بأنها الخصائص المميزة

للدولة الصادرة عن الصفوة أو النخبة السياسية الحاكمة (التي تمثل الدولة) والتي بمقدورها أن تؤثر في توجهات الدولة الخارجية، وتشكل في الوقت ذاته أمراً ذا قيمة على الساحة الدولية. ومن هوية الدولة هذه تشتق غالباً مبادئ السياسة الخارجية للدولة، ومن أبرز الأمثلة على هوية الدولة الهوية: الثورية"revolutionary، وهوية عدم الانحياز"non-aligned خلال حقبة النسق الثنائي، الهوية الليبرالية والديمقراطية للدول بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة (Toffolo, 2003, pp. 46-47) ومن أبرز العلامات المميزة بين الهويتين كذلك أن الهوية القومية تحدد داخلياً أي من قبل الأفراد داخل الدولة، في حين تحدد هوية الدولة بفعل الفاعلين الدوليين حال الدول والمنظمات الدولية وكل من بمقدوره تصوير هوية معينة للدول، على سبيل المثال تطلق بعض المنظمات الدولية وكذلك الدول الكبرى بعض الهويات لبعض الدول منها مثلاً الدول المارقة والدول الراعية للإرهاب، ومن هنا يمكن القول طالما أن تحديد هوية الدولة يعتمد على تصور الغير فمن الممكن أن تحمل الدولة أكثر من هوية خلال فترة زمنية واحدة كأن يتم وصفها بالهويتين القومية والثورية في وقت واحد كما كانت ألمانيا الهتلرية. (Tidy, 2012, p. 12) ، وأخيراً وليس أخراً أن هوية الدولة تختلف باختلاف توجهات الأنظمة الحاكمة أي من الممكن أن تتغير هويات الدولة بتغير الأنظمة السياسية أو تداولها بأي طريقة تكون . (Matsumura, 2008, p. 3)

ثانياً: التعريف بميزان القوة

نشير في البداية إلى أن ميزان القوة من المفاهيم الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، ويعده بعضهم –أمثال:David Hume– بمثابة قانون علمي (a scientific law) قديم قدم الحضارات البشرية، كما يعده بمثابة سمة ملازمة للنسق الدولي، فضلاً عن أنه يعتقد بأنه يعكس جوهر الطبيعة البشرية، وفي هذا يشير قائلًا: (أعتقد أن اليونانيين القدماء الذين فهموا الطبيعة البشرية جيدًا كانوا على دراية كاملة بسياسات توازن القوة) (مايكل، 2015، ص. 17)، كما يرى والتز أنه لو أن هناك نظرية مميزة لمجال التنظير السياسي في قطاع العلاقات الدولية لكانت نظرية ميزان القوة" if there is any distinctively political theory of international" في حين يدعي روبرت جيرفس أن هذه النظرية أفضل نظرية في مجال السياسة الدولية. وتقوم نظريات ميزان القوة –كما أكد على ذلك ستيفن ولت"Stephen Walt" – على افتراض قوامه: "أن الدول تعمل على موازنة التهديدات التي تأتيها من سعي قوة ما إلى الهيمنة على النسق" (Levy & Thompson, 2005 ,pp.1-3) .

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم ميزان القوة من المفاهيم التي حظيت باهتمام الكثير من المنظرين منذ ما أطلق عليه "العصر الذهبي" (golden age) لنسق ميزان القوة وحتى يومنا هذا (Levy & Thompson, 2005, p.38) إلى الحد الذي بات معه الزخم في تعريفات هذا المفهوم يمثل –في حد ذاته– إشكالية أمام الباحثين تعوقهم عن التوصل إلى مفهوم واحد متفق عليه، وفي هذا الصدد يشير"claude" إلى (أن الإشكالية التي تواجه مفهوم ميزان القوة هي تعدد مدلولاته، وليس في كونه لا يحمل أي مدلول) (Lovic,2002, p.72) .

ومهما يكن من أمر هذا التعدد، فإن الدراسة سوف تسوق بعض تلك التعريفات بما يخدم الهدف منها، وذلك على النحو التالي:

يعرف مورجانثو ميزان القوة على أنه سياسة تستهدف حالة معينة، أو تعبير عن واقع معين، أو التكافؤ في توزيع القوة، أو أية صورة لتوزيع القوة. كما يعبر عنه "Haas " باعتباره توزيع القوة، والاتزان، الهيمنة، والاستقرار والسلام، الحرب وعدم الاستقرار، وسياسات القوة، وبمنزلة قانون طبيعي لتاريخ العلاقات الدولية، ونسق موجه لسياسات الدول، في حين يرى "Wight" أن ميزان القوة عبارة عن صورة توزيع القوة، أو مبدأ أو قانون للتعبير عن رغبة الدول في موازنة بعضها البعض، أو التوسع المتكافئ من قبل القوى الكبرى على حساب الدول الأضعف، أو رغبة الدولة في الحفاظ على هامش قوة يجنبها خطر حالة عدم التكافؤ في صورة توزيع القوة، أو لعب دور معين من أجل الحفاظ على صورة توزيع القوة، أو الهيمنة الدولية (Ibid., p.73)، ويتصور البعض ميزان القوة باعتباره سياسات القوة أو السياسة الواقعية واستراتيجية الدولة، "power politics or realpolitik , and thus refer to the balance of power as a state strategy". كما يصفه البعض أمثال Richard Cobden على أنه مفهوم مبهم ولا يمكن وصفه وفهمه بدقة. ويتصور Zinnes ميزان القوة على أنه عبارة عن إجراء تتخذه دولة ما لمنع جيرانها من أن يصبحوا أقوياء بما يكفي تغيير أوضاع ما (مايكل، 2015، ص.ص.12–14) .

وتعرف حورية مجاهد ميزان القوة على أنه صورة توزيع القوة السياسية بين الدول المختلفة في وقت معين بغض النظر عن وجود حالة من الاتزان بينهما من عدمه. كما يعني ميزان القوة عند بعضهم توزيع القوة توزيعاً متساوياً على وضع يقترب من التكافؤ في قوى الدول بحيث لا تتفوق دولة ما تفوقاً كبيراً على النحو الذي يمكنها من تهديد الدول الأخرى. كما يتمثل سبيكمان ميزان القوة في

هامش الأمان بعبارة أخرى أن الدول لا تقنع فقط بتحقيق الاتزان، ولكن تسعى باستمرار إلى تحقيق هامش من التفوق. ويقاسمه في ذلك الرأي سكوت الذي يرى بأن الدول تسعي إلى تحقيق التفوق والهيمنة، ولا يتحقق التوازن بين قواها إلا بعامل وقف القوة بالقوة. كما يتمثل "ناصيف حتى" ميزان القوة في التعبير المجازي عن كل توازن دولي، وينظر هارولد لا زويل إليه باعتباره محاولة أو عملية بدلاً من حالة متحققة بالفعل (بدوي، وليلى،2004، ص.ص.249-260) .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية ميزان القوة، ودوره في تحقيق استقرار الأنساق، بيد أن بعض نظريات ميزان القوة تفترض أن الدول في النسق ولاسيما الدول الكبرى قد تستخدم أدوات تتجاوز الحفاظ على السلام والاستقرار كالحرب لتحقيق أهدافها؛ مما قد تؤدي آلية عمله إلى اضطراب النسق وعدم استقراره. (Levy, & Thompson, 2005, p.39)

ويزخر التاريخ بالأمثلة الدالة على فكرة ميزان القوة، فلقد حدثت الحرب اليونانية القديمة حال حرب البيلوبونيز وغيرها من الحروب نتيجة آلية عمل ميزان القوة؛ حيث تحالفت المدن اليونانية القديمة لموازنة قوة أثينا، كما لعبت أثينا دور حامل الميزان في الصراع الذي دام لعقود بين طيبة وأسبرطة. كما تمثل وثيقة التحالف التي وقعت بين فرنسيس الأول ملك فرنسا وهنري الثامن ملك انجلترا، وذلك بهدف الوقوف في وجه تنامي قوة أسرة الهابسبرج (بدوي، ليلى،2004، ص.ص246-247) .

ولقد جسدت معاهدة أوترخت الموقعة عام 1713 فكرة ميزان القوة، حيث استهدفت هذه المعاهدة أكثر ما استهدفت تقسيم الأراضي الإسبانية بين أسرة البوربون في فرنسا وأسرة الهابسبرج في النمسا، وذلك بهدف تحقيق التوازن في المحيط الأوروبي، وجاء مبدأ الحقوق الشرعية أو مبدأ حق العروش في تقرير مصائر الشعوب في أوروبا –والذى أعلن عنه صراحة في مؤتمر فينا عام 1815– إعمالاً لمبدأ ميزان القوة، حيث تحالفت العروش الأوروبية في مواجهة فرنسا الثورية وما جاءت به من مبادئ–وفي صدارتها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائر الشعوب–على اعتبارها مبادئ ثورية هدامة يجب استئصال شأفتها للحفاظ على استقرار الأوضاع في أوروبا. كما عبر انقسام أوروبا إلى محورين متعاديين قبيل الحربين العالميتين عن فكرة ميزان القوة (نفس المرجع السابق،ص. ص248-249).

ثالثاً: طريقة هنري ناو Henry Nau (طريقة التأثير النسبي للقوة/ الهوية في مجال السياسة الخارجية)

يعد الطرح الذي قدمه "ناو" في إطاره النظري المقدم في مؤلفه "الهوية والقوة في السياسة الأمريكية" واحداً من أبرز الأطروحات التي تناولت ورسخت بشكل جلي لفكرة الدمج والتنسيق بين الهوية والقوة القومية كمرتكزات رئيسية تنطلق منها أية سياسية خارجية لأية دولة، إذ يؤمن –على خلاف كثير من سابقيه –بنسبية التأثير لكل من الهوية والقوة في مجال السياسة الخارجية، ويقطع بضرورة الارتكاز على الركيزتين معاً لفهم أعمق للسياسات والعلاقات الخارجية للدول لاسيما الدول التي يغلب على تاريخ علاقاتها الطابع الصراعي حال الصين والولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية وإيران (Nau, 2002, p.5).

ولكن يبقى التساؤل المهم هنا كيف يمكن تحقيق فرضية "هنري ناو"؟ أو بعبارة أخرى كيفية الجمع بين الهويات القومية النسبية والقوى القومية النسبية في مجال تحليل السياسة الخارجية "How relative national identities interact with relative national power?"، هذا التساؤل كان من بين الأسئلة الكثيرة والتساؤلات الجدلية المثارة بين أوساط الأكاديميين التي سيقت بهدف اختبار صدق وجوهر هذه الفرضية، ولقد كان لبعض الباحثين –وفي مقدمتهم جون إيكنبري John Ikenberry– السبق في الإجابة عن هذا التساؤل، وقد أوجز الإجابة في العناصر التالية: إن العلاقات بين الدول تصاغ بفعل قوامتين، وهما: الهوية والقوة القوميتين. وإن القوة والهوية تشكلان معاً مصدراً ومنصة تنطلق منها المصلحة القومية. إن استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية عند "هنري ناو" تجاوز سقف المفهوم الواقعي الكلاسيكي، إذ افترض أن استخدام القوة لا يشتمل فقط على العوامل المادية أو القوة بمفهومها الفيزيقي، ولكن يتعين أن يتضمن كذلك العوامل غير المادية" nonmaterial factors" (حال: القيم، الهوية، الثقافة) التي تفسر دوافع استخدام القوة وتؤثر في إدراكها وتصورها (Zuzana, 2019,p.5) .

ومن هنا يمكن القول: إن موديول ناو يومأ بصورة جلية إلى ضرورة الجمع والتنسيق بين ميزان القوة"Balance of power" وميزان الهوية "Balance of identity" في بناء علمي واحد متماسك، إذ إن الإتكاء على بناء علمي ممحص(بعد مراعاة أركان وشروط البناء العلمي بالطبع) من

شاكلة هذا النموذج أجدر من غيره في تحليل ظواهر السياسة الخارجية، وأكثرها استقامة مع الظواهر السياسية قاطبة التي يتمثل الشطر الأكبر منها في الظواهر القيمية والتمثلات الضميرية، وتمثل الظواهر المادية المحسوسة منها الشطر الأقل ، وذلك نظراً لتدخل العوامل القيمية حال الإدراك (مثلاً) في فهم الظواهر المادية الملموسة حال عوامل قوة الدولة المادية (مثلاً) مما يخلع عليها هي الأخرى (أي الظواهر المادية) صفة التمثل الضميري والتقدير الذاتي.

المبحث الثاني

الصراع الإيراني السعودي بين ميزان القوة والهويات المتضاربة

سنقوم في هذا المبحث بدراسة العلاقات السعودية الإيرانية من منظور "توازن الهويات" تارة، ومن منظور "ميزان القوة" تارة أخرى، وذلك على النحو التالي:

أولاً: توازن الهويات والصراع السعودي/الإيراني

تجدر الإشارة إلى أن أنصار الاتجاه الأيديولوجي يرون أن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها ترتكز على ركائز عدة، منها:

أ. إن الإسلام وتعاليمه هما المرجعية الرئيسية للسياسة السعودية الداخلية والخارجية، وهذا ما لا تخفيه الخارجية السعودية؛ حيث أعلن موقع وزارة الخارجية السعودية في عام 2016 أن السياسات السعودية تستقي كل توجهاتها من المبادئ والتعاليم الإسلامية التي تعد بمثابة الأطر المنظمة والفلسفة الحاكمة ليست لأنشطة المملكة الخارجية فحسب، ولكن لكافة أنشطة وسلوكيات الوحدات داخل المملكة أيضاً. ولقد تكشف ذلك جلياً في رؤية الوزارة المعلنة في العام نفسه والتي أكدت أن المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية السعودية هي: الولاء لله ثم للحاكم، والانفتاح على الثقافات والأديان الأخرى والتسامح معها، والشفافية ووضوح الأهداف، والنشاطية والتجديد. **(رؤية وزارة الخارجية السعودية،2016)**. "As regards that, Robert Lacey points out a very interesting paradox related to this pillar – (an ancient religion defines a modern state)" **(Lacey, 2009, p. 10)**.

ب. عقيدة المملكة الراسخة بكونها حامي حمى العقيدة السنية، والممثل الرئيس لها في المنطقة العربية. وذلك لما لها من حق تاريخي لحماية ورعاية البقاع المقدسة الواقعة على أراضيها. كما أن حاكمها يستمد قدسيته من وصفه " بخادم الحرمين الشريفين".

ج. لعب دور الدولة القائدة في عملية صنع القرار داخل أروقة المنظمات الإقليمية في العالمين العربي والإسلامي، وفي صدارتها منظمة التعاون الإسلامي، مجلس التعاون الخليجي، جامعة الدول العربية، فضلاً عن الثقل الذي تمثله في منظمة الأوبك.

د. الدور الذي تلعبه في حفظ الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال–كما أكد على ذلك توم لاندسفورد– انتهاج سياسة خارجية معتدلة وموالية للغرب، ومحاولتها احتواء أية قوى إقليمية (حال: إيران والعراق) بمقدورها أن تنافسها على زعامة العالم الإسلامي أو الإقليمي. (Landsford, 2009, pp. 173–175).

هـ. العقيدة السلفية والمذهب الوهابي: تعد المملكة العربية السعودية منذ عقود عدة الراعي الرئيس للسلفية أو العقيدة السلفية التي ظهرت بوادرها أول ما ظهرت في العصر الحديث في نيجريا على يد أبو بكر جامي وحركة إزالا، ولقد ساعد في انتشارها وذيوع صيتها استخدام مروجيها شعارات من شاكلة "الأصولية" و"محاربة البدعة". (Malachowski, 2011, p.14)

والعقيدة السلفية هي المنهجية والمرجعية لكافة الحكام السعوديين، وفي هذا المضمار يقول الملك عبدالعزيز: "إنني رجل سلفي، وعقيدتي هي السلفية التي أمشي بمقتضاها على الكتاب والسنة...،وأكثر ما يهمني هو المحافظة على كلمة التوحيد."، وقد اقتفى أثره أبناؤه من بعده؛ إذ عبروا عن ارتكازهم في طريقة حكمهم على مبادئ الشريعة الإسلامية بالفهم السلفي الوهابي ، وفي هذا الصدد يقول الملك فيصل: "نحن دستورنا القرآن، وشريعتنا شريعة محمد (صلى الله عليه وسلم)، ونظامنا قائم على مصلحة البلد بما لا يتعارض مع أسس هذا الدين، وهذه الشريعة." كما أفصح الملك فهد في مستهل كلمته بمناسبة صدور النظام الأساسي للحكم عن أن المملكة العربية السعودية أسست على "منهاج واضح في السياسة والحكم والدعوة والاجتماع...هذا المنهاج هو الإسلام.....عقيدة وشريعة.....ولئن كانت العقيدة والشريعة هي الأصول الكلية التي نهضت عليها الدولة، فإن تطبيق هذه الأصول تمثل التزام المنهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي القضاء وفي العلاقة بين الحاكم والمحكوم...وبذلك كانت الدولة السعودية نموذجاً متميزاً في السياسة والحكم في التاريخ السياسي الحديث...،وعماد النظام الأساسي الذي ترتكز عليه ومصدره هو الشريعة الإسلامية." (الشمري، 2015، ص.ص54–55)

ويؤمن أنصار المنهج السلفي الوهابي بأن المملكة العربية السعودية هي الدولة المنوط بها حفظ الدين ونشره، وإنها ملتزمة بذلك تجاه أمتها العربية والإسلامية، وأكد على ذلك الملك فيصل حينما قال: "ومن أهداف سياستنا الخارجية المعروفة التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة.....والسير مع الدول الإسلامية في كل ما يحقق للمسلمين عزتهم ورفعة شأنهم..." (الشمري، 2015،ص. 57)، واستند الملك فيصل كذلك إلى مبادئ العقيدة الوهابية في دعوته لإقامة حلف إسلامي في أواخر خمسينيات القرن الماضي يضم الدول الإسلامية تحت اللواء السعودي، وقال آنذاك: "إذا دعونا العرب للوحدة العربية، فإن ذلك لا يتنافى مطلقاً مع الدعوة للوحدة الإسلامية، وفي اعتقادنا أن الدعوة للوحدة العربية والاتحاد العربي نواة لوحدة إسلامية كبرى تكون كل الشعوب مرتبطة بها، و تقوم على أسس ثابتة مدروسة تراعي فيها مصلحة كل الشعوب، ويراعى فيها حق كل الشعوب." (الشمري، 2015، ص.ص58-59).

وعلى الصعيد الإيراني على الرغم من التغيرات والتقلبات التي تشهدها التوجهات والمواقف الخارجية الإيرانية، بيد إن الثابت في مجال السياسة الخارجية الإيرانية هو توظيف المقدرات الداخلية والخارجية لخدمة أهداف ثورتها الإسلامية (أهداف أيديولوجية) التي اندلعت عام 1979. (المقداد، 2013، ص.446)

ومن مظاهر انتهاج إيران سياسية خارجية يغلب عليها الطابع الأيديولوجي، إصرارها على تصدير الثورة الإسلامية المغلفة بأيديولوجية عقائدية قائمة على أسس فكرية إسلامية بمذهبية شيعية (محمدي،2010، ص.ص33-34). الأمر الذي لم يرق للدول الغربية وتابعيها في منطقة الشرق الأوسط، وساقهم إلى وصم إيران بالدولة المارقة، وتسكينها ضمن دول "محور الشر" وتكبيلها بعقوبات اقتصادية وتقويضها بتحالفات استراتيجية (التكريتي،2011، ص.43)، ومنها: مد حلف الناتو إلى أعماق آسيا الوسطى، وذلك لأجل احتواء التحالف الروسي الصيني الإيراني، وضخ تعزيزات عسكرية أمريكية لقواعدها العسكرية في منطقة الخليج. (المنصور،2009، ص.ص599-601)

من أبرز ضروب الصراع الهوياتي الإيديولوجي بين القطبين المذهبيين الإسلاميين(السعودي والإيراني) الصراع حول زعامة العالم الإسلامي تحت لواء أن كليهما يدعي حوزة سيف الحق والحقيقة، والذي من المتعين على العالم الإسلامي إتباعه والسير على هديه، وليس كذلك وفقط ، ولكن سعى كل قطب منها إلى استقطاب الدول الإسلامية الأخرى وحثها على ضرورة التحالف معه في مواجهة

الطرف الآخر، فقراءات الواقع تشي بأن إيران تنطلق في تعاملها مع الدول الخليجية لا سيما المملكة العربية السعودية من منظور هوياتي عقائدي مفاده أن المسلم السني وكل من يكفله هو العدو الأول، ولقد بلغ الاحتدام الهوياتي أوجه حينما حشدت إيران عام 1987 عشرات الآلاف من قوات الحرس الثوري الإيراني لغزو الحرمين الشريفين والاستيلاء على المقدرات المقدسة وتعطيل العمل بالمناسك.

وتسخر القيادات الإيرانية كل جهودها لنشر الفكر الشيعي ومحاولة احتواء المد السني، إذ اصدرت القيادات الشيعية في إيران أوامرها للطوائف الشيعية كافة خارج حدودها (في البحرين والكويت والسعودية والعراق ولبنان، وغيرها) بالالتزام بالترانيم الشيعية، ونشر الفكر الشيعي، على سبيل المثال رفع في المساجد الشيعية مع الأذان كلمات من شاكلة "أشهد بأن علياً ولي الله" و "حي على خير العمل" وغيرها، وعدم السماح لأهل السنة بإلقاء محاضرات أو دروس دينية إلا بعد الحصول على إذن مسبق من المراكز الدعوية. كما توظف إيران التيار الصفوي الشيعي في المناسبات والتجمعات الدينية العالمية–وفي صدارتها موسم الحج–في نشر فكرها، ولا يألُ هذا التيار جهداً في استخدام قاداته الفكرية في الترويج للفكر الشيعي والوصايا التي قدمها المفكرون الشيعة البارزون، وفي مقدمتهم المرجع الشيعي الشهير الميرزا جواد التبريزي، الذي أكد على أن موسم الحج هو أنسب المواسم وأفضل الأوقات وأكثر الفرصة ملائمة لنشر المذهب الشيعي على الطريقة الإيرانية **(العبادي،2012 ،ص.ص.129-130)**، كما أن باحات المسجد النبوي الشريف لم تسلم من نوبات التشيع، ومحاولة إثارة أعمال الشعب والفتن التي تتكرر بين الفينة والأخرى، والتي الغرض منها الدعاية للمذهب الشيعي واستعراض القوة الناعمة الشيعية، ومواجهة معقل السنة السلفية وأكثرها تمنعاً **(نفس المرجع السابق)**.

والحق أن إيران لم تسع إلى نشر الفكر الشيعي أو التشيع في كثير من البقاع العربية التي لا تدين بالسلفية الوهابية المتزمتة فحسب، ولكنها عملت كذلك على غرس فكرها الصفوي في عقر الدار السعودي نفسه؛ إذ كرست جهدها في نشر الفكر الشيعي في المنطقة الشرقية من المملكة لاسيما منطقة الإحساء (ومنها: الهوف، المبرز، القارة، المنصورة، والبطالية)، والدمام والقطيف، وحي العوالي بالمدينة المنورة. وتجدر الإشارة إلى أن إيران لا تستخدم الطوائف الشيعية في تلك المناطق كأداة للتمدد الشيعي فقط، ولكن تستخدمها كذريعة للتدخل في الشأن السعودي، وتحثها من حين لآخر على التمرد على الحكومة السعودية وتألبها عليها لتأجيج العوامل المحركة لاضطراب الأوضاع الداخلية **(نفس المرجع السابق)**.

ويؤمن أنصار الاتجاه الأيديولوجي بأنه إذا قامت إحدى الدولتين بفعل معين، فإنه سوف يدفع الأخرى إلى سلوك مضاد، أي أنه إذا انتهجت إحداهما سلوكاً ثورياً revolutionary، سيدفع الأخرى إلى انتهاج سلوك ثوري مضاد counterrevolutionary. على سبيل المثال حينما قامت إيران بدعم الحركات المناوئة للنظام البحريني الحاكم، أرسلت المملكة العربية السعودية قوات درع الجزيرة تحت قيادتها لقمع المتظاهرين المدعومين من إيران. (Wehrey,2011, p.352)

وتأثير المتغير الأيديولوجي أو المعتقدات الدينية على التوجهات الخارجية للدولة يختلف من المملكة العربية السعودية عنه في ظل الجمهورية الإيرانية؛ إذ إنه على الرغم من المؤشرات التي لا تخطئها العين عن تأثير العقيدة الوهابية على توجهات السياسة الخارجية السعودية، بيد أن النظام السياسي السعودي لا يعرف ظاهرة الوصاية الدينية أو مجلس كهنوتي يفرض وصايته على الملك الذي يملك صلاحيات مطلقة في عملية صنع القرار الخارجي، وهو الأمر الذي تختلف فيه تلك العملية عن نظيرتها الإيرانية التي يؤثر فيها بعض المجالس الدينية وتفرض وصاياها على القيادة السياسية. (Teitelbaum, 2005, p. 135)

ولقد انعكس الصراع الأيديولوجي على توجهات خطابات الدولتين، فيما عرف بحرب الخطابات أو الحروب الكلامية "War of words"، على سبيل المثال قال رفسنجاني حينما كان عضواً برلمانياً في أواخر الثمانينيات: إنه "يتعين على إيران اقتلاع الأسرة السعودية من جذورها، وانتزاع من يدهم مقاليد الحكم وإبعادهم عن العرش في منطقة الخليج.....وإن الحكام السعوديين آثروا طريق الشيطان والذي سيهوي بهم في الجحيم"، وتفوه الخميني ببعض الكلمات التي تعبر عن مكنون العداء الشديد الذي يكنه النظام الإيراني الشيعي للنظام السعودي السني حيث قال إبان فترة الحرب العراقية/ الإيرانية: " إذا قدر لنا أن نغفر لصدام حسين، فليس بمقدورنا أن نغفر للسعوديين الذين دعموه....، الوهابيون الأشرار بمثابة الخنجر الذي يطعن المسلمين من الخلف...وهم عصابة من الزنادقة تحكم مكة."، وعلى الجانب الآخر كانت القيادات السعودية ترد بكلمات تكافئها في مكنون العداء أو تزيد، على سبيل المثال أعلن الملك فهد في منتصف الثمانينيات "إن إيران لا تمثل تهديداً لنا فحسب، ولكنها تمثل عاملاً مهدداً لجيرانها كافة والعالم أجمع كذلك." ، كما أعلن رئيس مجلس الشورى السعودي عام2015 أن إيران تبرهن للعالم شهراً بعد شهر أنها تتبنى أجندات سوداء داخل منطقة الخليج. (Gaub, Florence, 2016, p.p1-4)

ثانياً: ميزان القوة والصراع الإيراني/ السعودي

تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على مبادئ عدة، منها: الديمقراطية الدينية، الحياد، أولوية التعامل مع الخارج ارتكازاً إلى القيم الإسلامية، الخمينية khomeinism ومبدأ ولاية الفقيه، الحفاظ على الوحدة القومية، العدالة الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادئ استوحتها القيادات الإيرانية من مبادئ الثورة الإيرانية التي كانت تنادي بالاستقلالية والحرية والجمهورية الإسلامية، والتي وصفت بقدسيتها وسرمديتها عند بعضهم، وفي صدارتهم محمد خاتمي. (Hovsepian-Bearce, 2016, Ramazani, 2011.)

يرى بعض المهتمين بالشأن الإيراني أن السياسة الخارجية الإيرانية لم تعد تنعت بمواقفها الأيديولوجية الثورية في كل مواقفها، إذ باتت تعرف ببراجماتيتها في بعض المواقف، وذلك بعد ظهور التيار الإصلاحي في إيران الذي سعى ومازال إلى تغيير بنية صنع القرار الخارجي والداخلي، وذلك من ثنايا محاولة تجسيد مبادئ الديمقراطية الليبرالية حال ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة، وإقامة نظام سياسي يقوم على الجمع بين القيم الدينية والديمقراطية معاً، وفتح قنوات الحريات الإعلامية، وفتح المجال أمام تكوين منابر وإقامة منظمات وأحزاب سياسية، وإتاحة الفرصة أمام تعدد الآراء. . (المقداد،2013، ص.450)

ولقد ألقت التغيرات في البنية السياسية الإيرانية بظلالها على توجهات الدولة الإيرانية الخارجية، حيث أضحى هناك من ينادي داخل أروقة صنع القرار بانتهاج سياسات تعاونية وتوافقية لاسيما مع الدول الإقليمية المجاورة، والتراجع عن فكرة الصدام العقيدي أو الأيديولوجي، وحل القضايا الإقليمية بالطرق غير العنيفة. (المقداد،2013، ص.450)

وثمة عوامل عدة أسهمت في ظهور التيار الإصلاحي في إيران (الذي كان له الدور الأبرز في تبني الدولة الإيرانية سياسات براجماتية لاسيما تجاه المملكة العربية السعودية)، منها: رحيل رموز الثورة الإسلامية وقاداتها، والتراجع عن فكرة التقيد المطلق بالأفكار الثورية والخطابات العاطفية لتلك الرموز والتوجه صوب الحلول الواقعية للمشكلات السياسية الداخلية والخارجية، والاحتكام إلى بعض العقول الرشيدة في عملية صنع القرار، وبزوغ جيل من النخبة السياسية يؤمن بضرورة تغليب المصلحة القومية على أية اعتبارات أيديولوجية. وسّمح لنظام التعدد الحزبي: إذ لم يعد النظام الإيراني نظام

الحزب الواحد (حزب رستاخيز أو البعث) كما كانت الحال وقت تسلم قادات الثورة الإسلامية مقاليد الحكم، ولكن ظهرت أحزاب أخرى على الساحة السياسية، منها: (المقداد،2013، ص.ص451-452)

- **حزب النهضة:** تأسس عام 1961، وحملت بعض برامجه شعارات على شاكلة الترويج للتنوع الفكري اليساري، والتصدي لحكم الشاه المطلق.
- **حزب "توده":** ذو التوجه الشيوعي، وكان له تأثير لا يستهان به في التأثير على طهران في تبني سياسة التأميم قديماً ومناوئة الهيمنة الأمريكية/البريطانية في منطقة المجال الحيوي الإيراني.
- **حزب "الاشتراكية الإسلامية الإيرانية":** يقوم هذا الحزب على مبادئ تجمع بين الصبغة الدينية الإسلامية الممزوجة بالصبغة الاشتراكية، ودعا هذا الحزب إلى تقويض سلطات الفقيه دون المساس بمكانته الدينية.
- **حزب كوادر البناء:** بزعامة رفسنجاني، الذي كرس جل جهده للإصلاح الاقتصادي دون المساس بنظرية ولاية الفقيه.
- **حزب الثقة الوطنية:** يقوم على مبادئ عدة منها: الانفتاح والحوار مع الغرب، والارتكاز على نظام اقتصادي محافظ يأخذ في حسبانه الشريعة الإسلامية.

ووفق أنصار التيار الواقعي، ثمة عوامل عدة ساقت القيادات الإيرانية في كثير من الأحيان إلى انتهاج سياسات يغلب عليها الطابع البراجماتي منها (السويدي،1996، ص.120):

أ. تفرغ القيادات الإيرانية لبناء الدولة بكافة مؤسساتها وتراجعها ولو بصورة مؤقتة عن محاولة التغيير الجذري الشامل للخريطة السياسية للمنطقة العربية، واكتفاؤها بالتغيير الجزئي الذي يراعي موازين القوة في المنطقة والذي لا يقحمها في مواطن ترهق كامل قواها، كما أضحت إيران تسير بمبدأ خطوة للأمام وخطوتين للخلف في مجال تصدير نموذجها الثوري.

ب. برنامج الاصلاح الاقتصادي الإيراني أرغم كثير من القيادات الإيرانية على محاولة التقارب والتودد وتوسيع العلاقات مع قطاع عريض من الدول لاسيما الدول التي تتبني أيديولوجيات مغايرة حال بعض الدول الخليجية.

ج. محاولة التعامل بواقعية مع القوة العسكرية المرابطة في المنطقة العربية والقريبة من أراضيها، وإيمان بعض القيادات الإيرانية بأنه لا مناص من التعامل معها إلا من ثنايا التفرغ لبناء قوة عسكرية نووية بعيداً عن الإغراق في رفع شعارات أيديولوجية جوفاء.

شهدت العلاقات السعودية/الإيرانية الملكيتان منذ اعتلاء أسرة آل سعود عرش الحكم- وتمكنها من بسط نفوذها على أكبر بقعة من بقاع الجزيرة العربية عام 1928- وحتى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تناغماً كبيراً وتوافقاً ملحوظاً في مصالحهما القومية بشأن كثير من المواقف والقضايا الدولية، ومنها: تصديهما لكثير من الحركات الراديكالية والدول الثورية، وتسخير الجهود المشتركة لضمان تدفق النفط والغاز، والذب عن أراضيهما العوامل المفضية للاضطراب وعدم الاستقرار.

وظلت الحال كما هي عليه إلى أن عمت الثورة الإسلامية كافة الربوع الإيرانية: إذ إنه بعد أن أحدثت ما أحدثته من اجتثاث أركان العرش الملكي الإيراني، وبعد أن خمدت رياح التغيير في المجتمع الإيراني وأتت الثورة الإيرانية أكلها؛ ألقت بظلالها على العلاقات الإيرانية الخارجية لاسيما مع المملكة العربية السعودية، فكانت تلك الثورة بمثابة الشرارة التي أشعلت وقود نيران الصراع بين الدولتين، وأججت مشاعر الضغينة والاقتتال المذهبي بين شعبيهما (Fatima et al., 2017, p.p72-73).

ووفق أنصار التيار الواقعي توصف العلاقة بين المملكة العربية السعودية والدولة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية بالحرب الباردة الإقليمية؛ إذ لم تتحرجا في مواجهة بعضهما بعضاً من استخدام كافة الوسائل بخلاف المواجهة المباشرة وجهاً لوجه في ساحات الوغي، وإنما تمثلت تلك المواجهة في تراشق بالكلمات وتصادمات إيديولوجية، وتنافس اقتصادي، ومناوشات بين قوات أمن ومواطنين عاديين، وحروب بالوكالة في مواطن عدة (منها: العراق، لبنان، وسوريا، واليمن، وغيرهم). (Fatima et al. 2017. p.p 72-73).

وطفت مظاهر الصراع الكامنة بين الدولتين على السطح أثناء أداء مناسك الحج في موسم الحج عام 1987 حينما لقي 400 شخص حتفهم (منهم 275 إيرانياً) في إثر اشتباكات دارت بين قوات الأمن وبعض مؤدي مناسك الحج. الأمر الذي أثار حفيظة قطاعاً عريضاً من الإيرانيين ودفعهم إلى إضرام النيران في السفارة السعودية، وفي خضم تلك الأحداث قتل السفير السعودي وقتذاك، مما تمخض عنه تأزم العلاقات بين الدولتين وقطعت العلاقات الدبلوماسية بينهما في أبريل 1988 (، (Fatima et al.2017, p.74).

وعكفت المملكة العربية في تلك الفترة على احتواء القوة الإيرانية الثورية الصاعدة ، وذلك من ثنايا وسائل عدة، منها: الوقوف إلى جانب صدام حسين ودعمه في الحرب العراقية/ الإيرانية،

كما حرصت على التحالف مع الدول الخليجية في كيان واحد يشملها، عرف بمجلس التعاون الخليجي، وطوعته كأداة لاحتواء المد الشيعي الإيراني في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن استخدامها سلاح النفط في منتصف الثمانينيات لتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الإيراني، إذ عمدت إلى مضاعفة إنتاجها من النفط لزيادة المعروض منه ، الأمر الذي هيأ الانخفاض النسبي للسعر العالمي للنفط ، وانعكس بالسلب على الاقتصاد الإيراني الريعي (الذي شكل المورد النفطي دعامته الرئيسة آنذاك).(Furtig ,2007; Okruhlik, 2003)، كما شنت الرياض حرباً إعلامية شعواء ضد الوجود الإيراني في الخليج، وظهر ذلك جلياً في إحدى الخطب السعودية الرسمية عام 2007 والتي أدعت تورط إيران في التدخل في الشأن الخليجي، وأكدت على ضرورة وضع خطوط حمراء لهذا التدخل. كما حذر وزير الخارجية السعودي عام2011 بأن المملكة السعودية "ستقطع بيد من حديد أصابع" كل من تسول له نفسه تهديد المصالح القومية السعودية (ويقصد هنا في المقام الأول إيران) .(Wehrey, 2011,p.353)

ولا يستمد الصراع الإيراني السعودي بواعثه من عوامل محلية صرفة فقط ولكن دولية كذلك: فمن أبرز العوامل المحلية أوجه الخلاف الكبير بين الدولتين في بنية صنع القرار الخارجي وآلية عملها؛ إذ إن عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية تتسم بكونها قبلية" tribalism" حيث أن القرار يحدث نتيجة التفاعل بين أبناء قبيلة واحدة وبالأحرى أسرة واحدة منها(Wright, 2011, p. 83) ، في حين تتم عملية صنع القرار في إيران بإيعاز وتحت توجيه مجلس خبراء القيادة وفي صدارتهم المرشد الأعلى. ولعل من أبرز العوامل الدولية سياسات الولايات المتحدة إزاء العالم الإسلامي ، ومنها: سياسة تجنيد الولايات المتحدة وكلاء لها لتحقيق مصالحها في ذلك العالم، تلك السياسة التي تزكي الصراع وتسكب مزيداً من الزيت على ناره المشتعلة منذ سياسة نيكسون المعروفة بالركيزتين المتكافئتين twin pillars" policy"، وبموجب هذه السياسة تعهد الولايات المتحدة في منطقة جغرافية ما (العالم الإسلامي) إلى ركيزة أو قوة تسير في ركابها"bandwagon" (المملكة العربية السعودية) مهمة تحقيق مصالحها الإقليمية والحفاظ عليها من ثنايا مدها بالعون الذي يكفيها ذلك الغرض، وشحذ همتها ومدها بالعدة والعتاد بالقدر الذي يؤهلها للوقوف في وجه القوة الأخرى المناوئة (إيران) حال إذ ما عارضت سياساتها .(Kamrava, , 2018, p.607)

ولقد أضافت أحداث 11 سبتمبر 2001 فصلاً جديداً من فصول الصراع بين الدولتين متغايرتي المذهب؛ إذ إن سقوط نظام صدام حسين في أعقاب الغزو الأنجلو/أمريكي للعراق عام

2003 خلف وراءه فراغاً للقوة، وخلق تنافساً شديداً بين القوتين السنية (المملكة العربية السعودية) والشيعية (إيران) لملء هذا الفراغ، وشمرت كلتا الدولتين عن ساعديهما لاستقطاب الفصائل الدينية الموالية في المجتمع العراقي الطائفي–والذي كانت تخمد نيران نزاعاته الطائفية تحت القبضة الحديدية لنظام صدام حسين – وذلك لترسيخ أقدامها في الحكم وصناعة نظام موال، غير إن ميزان القوة بين الدولتين الذي لم ترجح باستمرار إحدى كافتيه في صالح إحدى الدولتين ألقى بظلاله على الصراع بين الطوائف المحلية العراقية الأمر الذي جعل من العراق بؤرة تموج بالصراعات المذهبية المذكاة من قوى إقليمية. (Furtig,2007; Okruhik,2003).

ولقد أفسحت أحداث الربيع العربي التي اجتاحت بعض الدول العربية– وما أحدثته من تغير في ميزان القوة الإقليمي في النسق الشرق أوسطي– المجال أمام التمدد الإيراني في المنطقة العربية، وفي صدارتها العراق سوريا ولبنان، واليمن (Fatima et al. 2017,p.75) .

ولقد وجد التمدد الإيراني من الأراضي السورية بيئة خصبة لنموه ومناخاً ملائماً لترعرعه؛ ولعل من أبزر العوامل المهيئة لذلك: الانشقاق الذي حدث بين أسرة الأسد في سوريا وآل سعود في المملكة العربية السعودية في أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري الذي وافته المنية نتيجة تفجير استهدف موكبه والسيارة التي كانت تقله في بيروت وتوجيه المملكة أصابع الاتهام إلى أياد خفيفة سورية متورطة في ذلك التفجير ، وتأييد المملكة العربية السعودية قرار مجلس الأمن رقم 1559 القاضي برفع يد الجيش السوري عن لبنان، واعتباره بمثابة نواة لرفع سوريا يدها عن لبنان بالكلية. فضلاً عن استيلاء المملكة العربية السعودية من ممارسات العلويين المناصرين لأسرة الأسد (Hodieb & Hassan, 2011)، ودعمها لجل الحركات الثائرة ضد نظام الأسد التي توصمه بممارسة آلة القتل ضده شعبه الأعزل. ولم تقف الهجمة السعودية على نظام الأسد عند هذا الحد، بل سحبت سفيرها لدى دمشق وطالبت الدول الخليجية الأخرى التي تسير في ركابها أن تنتهج نهجها. كل هذه العوامل وغيرها كثير ساقت الأسد إلى الارتماء في أحضان إيران التي شدت عضده بالعدة والعتاد (Fatima et al.,2017, p.77). وانتهزت إيران هذه الفرصة لشن حرباً بالوكالة ضد تنظيم داعش (التنظيم الجهادي التكفيري) التي تدعي أنه مدعوم من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (Hanne, 2015, p. 145)

ولقد نجم عن الخوف من الآخر وانعدام الثقة والشكوك المتبادلة والتوترات المحتدمة بين الجانبين السعودي والإيراني نوع من سباق التسلح بينهما: فلقد بات سباق التسلح من أولويات التخطيط الاستراتيجي لهما؛ إذ عمدت المملكة العربية السعودية– لاسيما بعد انهيار العراق عام 2003 (العدو اللدود لإيران) –إلى تكثيف تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة (وذلك من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة وتسخير المطارات العسكرية السعودية لخدمة المهام الجوية الأمريكية، كما هرعت القيادة السعودية إلى زيادة نسبة الإنفاق العسكري لتحديث وتنويع منظومتها العسكرية أملاً منها في أن ترجح كفة ميزان القوة العسكري في صالحها، على سبيل المثال سجل معدل الإنفاق العسكري السعودي عام 2012 وحده ارتفاعاً قدره 12% عن العام السابق عليه (نويز، جيمس،ص.92)، كما تستغل المملكة العربية السعودية من حين لآخر علاقاتها الوطيدة بالولايات المتحدة– باعتبارها العضو الأبرز في مجلس الأمن– لحثها على تمديد حظر التسلح المفروض على إيران من قبل هذا المجلس، كما عكفت المملكة منذ عام 2019 على بناء برنامج صواريخ بالستية بتكنولوجية صينية وذلك حتى تحاكي إيران في هذا الشأن، فضلاً عن أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى تعزيز منظومتها العسكرية حتى لا تدع مجالاً للدولة الإيرانية لتصبح وحدها شرطي الخليج، وكذا حتى تتمكن الأولى من بناء قوة ردعية تمكنها من إثناء الثانية. وإمعاناً منه في التأكيد على حرص المملكة على ردع إيران دشن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان تصريحات عدة عام 2018 مفادها: إن بلاده ستسير بخطوات متواترة في حال إصرار إيران على تطوير قنبلة نووية في بناء قدرات نووية لا تقل شأناً عن تلك التي تمتلكها إيران، والمملكة من أجل ذلك ماضية بخطوات ثابتة في ماراثون سباق التسلح العسكري المحموم مع إيران، حتى لو تطور الأمر إلى حرب خليجية رابعة.

وعلى صعيد آخر تنفق إيران تكاليف باهظة لإتمام برنامجها النووي، على سبيل المثال بلغ مقدار ما أنفقته إيران خلال عام 2012 على التسلح وبناء برنامجها النووي ما يناهز 15.9 مليار دولار . ومصادر التسلح الإيرانية متعددة فهي إما روسية أو روسية معدلة أو صينية أو كورية شمالية، فضلاً عن تصنيعها المحلي، وهذه المصادر المتعددة والقدرات العسكرية التي ليست بالهينة إذ ما قورنت بقدرات المملكة العربية السعودية ساقت الأخيرة إلى محاولة تطويق إيران، ولعل من أبرز الدوافع التي دفعت المملكة العربية إلى محاولة تطويق إيران هو الخوف من اكتمال البرنامج النووي الإيراني وامتلاك إيران قدرات نووية حقيقية، والخوف من تنامي قوة إيران الإقليمية وتصدرها المشهد واستقطابها

للأقليات الشيعية في العراق والبحرين واليمن والكويت ولبنان الأمر الذي قد يثير العوامل المفضية إلى الاضطراب وعدم الاستقرار داخل منطقة الخليج وهي منطقة اهتمام قديم ومجال حيوي سعودي. (Akbarzadeh, 2016, p. 3)، كما يؤرق الرياض أي تقارب أو تلويح بتفاهم مشترك بين طهران وواشنطن– كالذي حدث عام 2005 بصعود المحافظين الجدد بقيادة أحمدي نجاد–حيث تنظر إليه باعتباره خطراً يداهم امتيازاتها الأمنية التي تتمتع بها في حال تصدع العلاقات الأمريكية/الإيرانية (Wehrey, 2011,p.353)

ويأتي الملف النووي الإيراني في صدارة العوامل المؤججة للصراع والتي تسكب مزيداً من الزيت على النار المشتعلة بين طهران والرياض، والتي تزج بهما في غياهب المعضلة الأمنية، إذ إن إيران تنظر إلى هذا الملف باعتباره يمثل اللبنة الأولى وحجر الأساس في صرح إمبراطورية فارسية إسلامية بمذهبية شيعية على غرار الإمبراطورية العثمانية السابقة، وهذا ما يثير مخاوف المملكة العربية السعودية –التي تساورها دوماً –من أن تسحب إيران بساط القيادة الإسلامية من تحت أقدامها في حال إذ ما أفلحت في إتمام هذا الملف لما سيكون لها من ثقل دولي كبير، أو أن تسخر قدراتها النووية للإجهاز على المملكة العربية او الإضرار بمصالحها على أقل تقدير، وهذا الخوف الدائم ساق القيادات السعودية السنية إلى الاستقواء بالحليفة الولايات المتحدة لزيادة ترسانتها بالقدر الذي يضمن لها تحقيق تكافؤ بين كفتي ميزان القوة القائم بين الجانبين.

والحق أن ألسنة لهب الصراع الإيراني /السعودي ليست مؤججة على طول الخط، ولكنها قد تخبو أحياناً في حال إذ ما توافقت مصالحهما أو تقاربت على أقل تقدير في بعض الأمور: على سبيل المثال قد تتقارب الرؤى السعودية مع نظيرتها الإيرانية أحياناً بشأن بعض قضايا منظمة الأوبك، والتحالف التركي/الإسرائيلي، كما تخفت حدة الصراع و الشكك المتبادل في الفترات التي يخفت فيها حدة الصحوات الثورية الإيرانية لا سيما حينما يصل إلى مقاليد الحكم تيار المتعدين من شاكلة رفسنجاني ومحمد خاتمي (العبادي،2012 ،ص.108)، إذ أسهمت سياساتهما في كسر حالة الجمود والتوتر في العلاقة الإيرانية الخليجية ولا سيما المملكة العربية وذلك بعد سنوات عجاف من التوتر وتأزم العلاقات بينهما من جراء تبني إيران مبدأ تصدير الثورة، ووقوف المملكة إلى جانب العراق في حرب الخليج الأولى (مدحت حماد،2002، ص.14). وإمعاناً منه في تطبيع العلاقات بين الجانبين عمل محمد خاتمي على إعادة تشغيل الخطوط الجوية المباشرة بين الدولتين، وفي المقابل أصر الأمير عبد الله عبد العزيز

ولي العهد آنذاك اصطحاب وفد ممثل لبلاده لحضور القمة الإسلامية في طهران عام 1997. (العبادي،2012 ،ص.109)

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل الإقليمية أسهمت مجتمعة في تقارب رؤى القيادات السعودية والإيرانية، لعل من أبرزها: الغزو العراقي للكويت عام 1990 الذي جعل من أعداء الأمس حلفاء يومذاك، إذ انتهز رفسنجاني فرصة تصدع العلاقات السعودية/العراقية وأن العراق بات عدواً مشتركاً للدولتين، وبادر بالتقارب مع المملكة العربية السعودية على اعتبارها المخلص للاقتصاد الإيراني المتهاوي والمنهك من جراء الحرب التي خاضتها إيران في حرب الخليج الأولى، وذلك لما تملكه المملكة العربية السعودية من قوة تأثير في منظمة الأوبك (Fatima et al, 2017, p.74) . كما قربت انتفاضة الأقصى عام 2000 بين مواقف الجانبين وأزالت الغمامة التي عصبت بها أمريكا أعينهما، حيث كشفت تلك الانتفاضة عما يمليه الواقع آنذاك من ضرورة تقارب مصالح الدولتين بشأن رفض الهيمنة الأمريكية وانحيازها المطلق لإسرائيل، فضلاً عن تفضيل المملكة العربية استقطاب إيران للصف العربي لموازنة التحالف التركي/الإسرائيلي لترجيح الكفة العربية في الصراع العربي/الإسرائيلي (العبادي،2012 ،ص.111).

خاتمة

ومما سبق يمكن القول: بإن العلاقات السعودية/الإيرانية تسير وفق استراتيجية "خطوة للإمام وخطوتين للخلف"، ويعزى ذلك إلى تخييم الطابع الصراعي على نمط العلاقات بين الدولتين النابع من سحائب ثخينة تهطل ودقاً مدججاً من العوامل المفضية إلى التوتر والنزاع. وعلى أية حال خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: لم تعرف العلاقات بين تينك الدولتين يوماً منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران –وبعد أن خارت آخر أسرة فارسية مالكة شائخة بعد أن أصابها الوهن وثل عرشها –صورة من صور العلاقات الوادعة الهادئة اللهم إلا سحابة صيف عابرة، ولعل مرد ذلك إلى سجع القيادات الإيرانية على تبني سياسات أيديولوجية المنشأ والمنبت معادية في مظهرها ومخبرها للمملكة العربية السعودية؛ الأمر الذي من شأنه أن يسوق الأخيرة إلى مضارعة الأولى ويحدو بها ذلك إلى أن تسمت سمتها وتسعى إلى تبني سياسات مناهضة، فكل واحدة من هاتين الدولتين تجعل من ذاتها مركزاً للدين الإسلامي ومشكاته وما عداها الأطراف، ولكن هيهات بين بلد يمتلك حقاً المقدسات وبلد لا يملك فقط إلا ادعاء ذات.

ثانياً: خلصت الدراسة إلى أن القطبين الإسلاميين لم يتناصبا العداء لأسباب ودوافع أيديولوجية فقط، ولكن لأسباب واقعية كذلك، إذ يعقد القطبان العزم على أن يكون لكل منهما الغلبة في استقطاب تحت لواء كتلته النصيب الأكبر من الدول والكيانات العربية، ويجيش لذلك كافة موارده لكي ترجح كفة ميزان القوة في صالحه.

ثالثاً: خلصت الدراسة إلى أن جنوح الباحثين إلى مدخل "توازن الهويات" بمفرده أو الارتكاز إلى مدخل "ميزان القوة" وحده لتفسير وتحليل العلاقات بين الدولتين يجعلهم مكتوفي الأقدام أمام السير صوب الطريق الصحيح والإمساك بناصية حقيقة العلاقات السعودية الإيرانية، فإن الطريقة الأقدر والأكثر مصداقية وفعالية هي طريقة "هنري ناو"، تلكم الطريقة التي تمزج بين مزايا المدخلين وتجسدها في طريقة واحدة بمقدورها أن تطوع كثير من السياسات العصية على الفهم وتحويلها من فن الممكن إلى فن الإمكان والتمكين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- التكريتي، أنس. (2011). *الأمن العربي والإسلامي: إيران نقطة البحث* . مركز قرطبة.
- العبادي، فؤاد. (2012) .*السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي* [رسالة ماجستير] . جامعة الشرق الأوسط.
- السويدي، جمال.(1996) . *إيران والخليج: البحث عن الاستقرار*(ط.1). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الشمري، مشعل بن فايز.(2015). *تأثير البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية :القضية الفلسطينية أنموذجاً* [رسالة ماجستير] . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- المقداد، محمد. (2013). تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية: العلاقات الإيرانية–العربية: دراسة حالة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2*(2).
- المنصور، عبدالعزيز(2009). أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق : دارسة في صراع الرؤى والمشروعات. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 25*(1)،589–618.

- بدوي، طه، مرسي، ليلى.(2004). *مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية*. أليكس لتكنولوجيا المعلومات.
- مايكل، شهاب.(2015). *توازن القوى: التاريخ والنظرية*. (أحمد مصطفى، ترجمة؛ ط.1) المركز القومي للترجمة .
- مدحت، حماد. (2002). التقرير الإستراتيجي الإيراني. *قضايا إيرانية*، *7*(2) .
- منوجهر ، محمدي(2010). *السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية*. منشوارت جامعة طهران، إيران.
- نويز ، جيمس(2007). *البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية(ط.)1،أبو ظبي.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- -Akbarzadeh, S., Conduit, D. (2016). Rouhani's First Two Years in Office opportunities and risks in contemporary Iran in*:* Akbarzadeh, S., Conduit, D. (eds), *Iran in the World: President Rouhani's Foreign Policy*(pp.1-24). Palgrave Macmillan.
- Altoraifi, Adel.(2012*). Understanding the role of state identity in foreign policy decision-making: the rise and demise Saudi-Iranian rapprochement (1997–2009)* [Doctoral dissertation, the London School of Economics and Political Science].
- Bartelson, Jens. (2001). *The Critique of the State*. Cambridge University Press.
- Campbell, David. (1992).*Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*. Manchester University Press.
- Fatima α Zehraa α Malik. (2017). Saudi Arabia, Iran, and Middle East - A Dilemma. *Global Political Review ,2*(1).

- Finnemore, Martha. (1996). *National Interests in International Society*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Furtig, H. (2007). Conflict and Cooperation in the Persian Gulf: The Interregional Order and US Policy. *Middle East Journal* (4)61.
- Okruhlik, G. (Summer 2003). Saudi Arabian-Iranian Relations: External Rapprochement and Internal Consolidation. *Middle East Policy ,10* (2).
- Kamrava, Mehran. (2018). *Multipolarity and Instability in the Middle East.* Orbis, *62*(4).
- Landsford T. (2009). Foreign Policies. In Maisel, S.α Shoup, J.(eds), *Saudi Arabia and the Gulf Arab States Today: An Encyclopedia of Life in the Arab States* (First Edition, vol. 1). Greenwood.
- Levy, Jack S. and Thompson, William R. (2005). Hegemonic threats and Great-Power Balancing Europe. *Security Studies, 14*(1), 1495-1999.
- Lovic, Vesna Dani. (2002). *When the stake are high: Deterrence and conflict among major powers.* The University of Michigan Press.
- Hovsepian-Bearce Y. (2016). *The Political Ideology of Ayatollah Khamenei: Out of the Mouth of the Supreme Leader of Iran(*1st edition*)*.Routledge.
- Ramazani R. K. (2010). Reflections on Iran's Foreign Policy. *Iranian Review of Foreign Affairs, 1*(1).
- Nau, Henry R. (2002). *At Home Abroad: Identity and Power in American Foreign Policy*. Cornell University Press.
- Hodeib, M. & Lakiss, H. (2011, January 20). Window of Hope' opens in Lebanon crisis. *Daily Star.*
- Cerioli, Luíza Gimenez. (2018). Roles and International Behaviour : Saudi–Iranian Rivalry in Bahrain's and Yemen's Arab Spring, *Contex to Internacional* , *40*(2) .

- Gaub, Florence. (2016). War of words: Saudi Arabia v Iran. *Brief Issue*(No.2), European Union Institute for Security Studies (EUISS).
- Saideman, Stephen. (2002). *Conclusion: Thinking Theoretically About Identity and Foreign Policy*. in: Shibley Telhami and Michael N. Barnett(Eds), Identity and Foreign Policy in the Middle East. Cornell University Press.
- Teitelbaum J. (2005). The Next Generation of Saudi Ulama: A New Pillar of Support for the Regime?, *in: The Middle East: The Impact of Generational Change*, The Moshe Dayan Center Tel Aviv university .pp.135-144.
- Tidy, Joanna. (2012). The Social Construction of Identity: Israeli Foreign Policy and the 2006 War in Lebanon. *Global Society, 27*(4). https://doi.org/10.1080/13600826.2012.710597
- Toffolo, Cris E. (2003). *Emancipating Cultural Pluralism. State University of New York Series in National Identities* . State University of New York Press.
- Wehrey, Frederic. (2011). Uprisings Jolt the Saudi-Iranian Rivalry. *Current History.110*(740),352-357. https://doi.org/10.1525/curh.2011.110.740.352
- Wright S. (2011). Foreign policy in the GCC States. in M. Kamrava(ed.), *International Politics of the Persian Gulf(*pp.72-93). Syracuse University Press.